

لانه من حيث كونه يقضى لتقليل الجماعة يكون مكروهاً  
ومن حيث كونه ينقطع به السمر الذي عنه على ما روي في السنة  
في كونه من صلواته عليه وسلم كان يكره اليوم قبلها والحد  
بعدها وهو المراد بالسمر يكون مندوباً وذلك لان السمر  
ينقطع بمضي نصف الليل غالباً تعارض دليله التدب  
والكراهة فتساوقا فبقيت الاماخذة هذا ولكن اجاز  
العلماء السمر بعدها في الخبر استدلوا بما في الصحيحين  
عن ابن عمر صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات  
ليلة صلاة العشاء في اخر حيازة فلما سلم قال ارسلتكم ليتم  
هذه فان على رأس ثمانية سنة لا يبق من هو عظه الا في  
احد وروي الترمذي في الصلاة والنسائي في المناقب عن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم سمر عند بي بي ليلة  
في الامر من امر المسلمين وانما عمر وقال حديث حسن  
وروي الامام احمد بن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الآخرة  
الا احد رجلين فضيل او مسافر وفي رواية او عوس  
وتأخيرها الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع فجر  
مكروه اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل  
الجماعة لم يعارضه دليل العذر لان السمر ينقطع قبله  
بمضي نصف الليل فبقيت الكراهة اما اذا كان بعد  
فالضوابط التي تمحطوا تحتها واما التأخير في الوقت  
فالاصل فيه ان الافضل انه ان كان لا يتيق بالانتهاه او  
قبل النور اذ لا يتساقط واذا كان يتيق بالانتهاه صاخر  
الى اخر الليل افضل لما روي الترمذي الا ان اوى من حيث  
جابر بن عبد الله السلام قال من كان ان لا يقوم من الليل

فليوتر

فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر الليل فان صلاة  
اخر الليل مشهورة وذلك افضل واذا كان اليوم يوم عظيم  
فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني  
بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشديد  
الذي يفتك بسببه في بقاء الوقت وذلك لان التعجيل  
في الفجر يؤدي الى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وربما يقع  
قبل الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمر بالتعجيل  
من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط المراد  
من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب  
والمستحب يوم الغنم في كل من العصر والعشاء بتجيلها  
المراد بتجيل العصر قدر ما يقع انها لا تقع حال تغير الشمس  
وتعجيل العشاء بتجيله قليلا عن الوقت المعتاد كذلك  
في المحيط لئلا تقل الجماعة باعتبار المطر لان عند الغنم  
ينتظر المطر ساعة وروي الحسن بن عرفة في حنيفة الثانية  
في الجميع يوم الغنم لانها تقرب الى الاحتياط فاداء  
الصلاة في وقتها وبعده يجوز لا قبله **اما الاوقات**  
**التي تكره فيها الصلاة** خمسة يجوز ان يراد بالكراهة  
هنا المعنى القوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطعون  
العلم وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ  
الذي الظن الثبوت ما لم يصرف عن ظاهره يقضى  
كراهة التحريم والظن الثبوت يقضى التحريم فالتحريم  
مقابل للعرض وكذلك كراهة التحريم مقابل للواجب  
والتنزيهية مقابل للندوب والذي الوارد هنا  
من تنبيل الاول وكراهة التحريم في الصلاة ان كانت  
لنقصان الوقت منعت الصلوة فيما سببه كامل

Copyrighted material